الأربعينات لاستقلال السودان الذي تحقق عام ١٩٥٦. وعليه لم تبدأ الحركة النسائية في السودان للحصول على حقوق النساء، وإنما كنضال سياسي ضد الإستعمار البريطاني. وإستمرّ نضال النساء بعد الإستقلال، مطالباً بحقوق السودانيات السياسية والمدنية إلى أن ينلن هذه الحقوق. أول إمرأة سودانية دخلت مجلس النواب في الستينات وتبعتها أخريات. وقد بدأت حقبة جديدة في حياة النساء السودانيات. خلال كل النضال السياسي ضد الديكتاتورية وقفت النساء إلى جانب الرجال وقوت الجهود من أجل الحرية والحقوق، مما أدى إلى تمتعهن بوضع أكثر تقدماً من النساء الأخريات في المنطقة.

إتحاد النساء السودانيات كان أكبر منظمة نسائية في السودان، والمنظمة التي لعبت الدور الرئيسي في الدفاع عن حقوق النساء والحصول عليها، مما جعلها تنال جائزة دولية في ١٩٩٣. خلال السبعينات، ونتيجة جهود إتحاد النساء السودانيات، تمكنت السودانيات من الحصول على مزيد من الحقوق، على الرغم من أن الإتحاد إتهم بأنه حركة شيوعية ومنعته أنظمة أيار/مايو وحزيران/يونيو. وإليكم الإنجازات التي حققها الاتحاد بالنسبة للنساء:
– حق التعليم للجميع.
– حق الإنتخاب والترشيح للانتخابات.
– الحق بالعمل.
– الحق بأجر مساوٍ لعمل مساوٍ

وقد تابعن نضالهن من أجل حقوقهن، بما في ذلك حملات لمحو الأمية، التدريب على الوعي وتطويره في أنحاء كثيرة مختلفة في البلد. نتيجة لذلك حصلن على المزيد من الحقوق: عطلة الأمومة مع أجر كامل؛ ساعة فرصة من العمل للرضاعة؛ أن تستطيع زوجة عاملة أن ترافق زوجها خارج البلاد من غير أن تفقد وظيفتها. خلال السبعينات التحقت أول إمرأة سودانية بالجيش وقوى الشرطة؛ وكانت السودان من أول البلاد في المنطقة التي عيّنت قاضيات في محاكم الشريعة.

إلا أنه كانت هناك إخفاقات:
– يبدو أن الحركة لم تناضل من أجل تطبيق قوانين المساواة بالنسبة للنساء، مع أن ذلك كان راجعاً ايضاً إلى القيود التي فرضتها الحكومات العسكرية على حرية تعبير المنظمات السودانية.
– لم تناضل الحركة نضالاً كافياً ضد المواد التعسفية في قانون الأحوال الشخصية؛ وقد جُمّد نضالهن لإلغاء بيت الطاعة.
– قضية ختان البنات لم تكن من أولويات الحركة.
– إنتساب بعض المنظمات النسائية سياسياً إلى النظام (مثلاً إتحاد النساء السودانيات) ومقاطعة غيره، سبب معاداة الإسلاميين، ونتج عن ذلك دعم الحكومة لكادرات نسائها هي واستثناء الاخريات.
– بنية المنظمات النسائية ليست شفافة وغير خاضعة للمحاسبة.
– القيادة في المنظمات النسائية وعلاقتها بالقاعدة الشعبية ضعيفة جداً.
– كذلك أثر في نمو المنظمات النسائية بقاء رئاستها مدداً طويلة من غير إنتخابات جديدة، فضلاً عن الصراع بين الأجيال القديمة والجديدة. هذا عائد، إلى حد، إلى غياب الديموقراطية وحرية العمل في ظل الأنظمة العسكرية، وإلى كونها تمنع النشاطات العامة، والإجتماعات، وحرية التحرك ومعنى الديموقراطية.
– إعتقاد بعض المنظمات أن حركة نسائية موحدة تعني دمج كل المنظمات في هيئة واحدة، جعل نساء كثيرات يفضلن عدم الانضمام إلى الحركة.
– فقر المنظمات النسائية حال دون وصولها إلى مناطق مختلفة ومنظمات محلية.
– أخفقت في تناول أوضاع النساء في المناطق النائية، ولا سيما في مناطق الحرب. ليس في الوقت الحاضر حركة موحدة للنساء السودانيات، إلا أن بعض المنظمات النسائية حاولت مؤخراً التشبيك، مما يبيّن إنبعاث الحركة النسائية. مثلاً، وحّدت المنظمات النسائية جهودها، بما فيها المنظمات الإسلامية، في محاربة قانون العمل سنة ٢٠٠٠، حين قاضى الحكومة ما يزيد على ٤٥ من منظمات النساء والمجتمع المدني.

مثل آخر على التعاون هو المؤتمر النسائي السوداني الوطني الذي إنعقد في كامبالا في ٢٠٠٢. حضرت المؤتمر ١٢٠ ناشطة تمثل المنظمات النسائية السودانية والأحزاب السياسية. وللمرة الأولى إنضمت نساء من مناطق الحرب إلى اخواتهن من المناطق التي تشرف عليها الحكومة في مؤتمر يبحثن معاً في حقوقهن.

كانت هناك مبادرات أخرى للتقريب بين المنظمات النسائية كي تعمل من أجل السلام، ويمكن القول أن النساء يعملن في سبيل حركة نسائية موحدة، على الرغم من كل العيوب.

(لم تجب عن السؤالين ٢ و ٣).

٤. لا شك أن التعددية حسنة وضرورية. قد برهنت النساء دائماً على قوتهن في النضال من أجل حقوقهن ونيلها. تشغل النساء الآن وظائف قيادية وأثبتن نجاحهن في مهنهن . ولكن التشبيك بين مختلف الإختصاصات لا يقل أهمية عن التخصص نفسه. في بعض المجتمعات قد ترفض الأسرة السماح لبناتها أن تتعلم أو تتلقى خدمات أخرى إلا إذا قدمتها نساء، ولذلك يكون من المهم وجود نساء متخصصات ليقدمن هذه الخدمات. إنه واجب الحركة أن تشجع النساء من بيئات مختلفة على العمل في مختلف الحقول لأن تعددية التجارب ضرورية لتقدم الحركات النسائية. التعددية مهمة ويجب أن ترافقها زيادة في عدد النساء المشتركات ودمقرطة المنظمات.

٥. أعتقد إعتقاداً راسخاً بأن الناشطين من الرجال والنساء يجب أن يناضلوا جدياً لإصلاح قانون الأسرة. لا بد أن تشترك في وضع نص القانون منظمات نسائية وناشطات، محاميات وقاضيات، ليس فقط لأن على النساء أن يشتركن دائماً في صنع السياسة، وإنما أيضاً لأن قانون الأسرة يؤثر في النساء بالدرجة الأولى. المجتمعات العربية جميعها أبوية وقد فسر الرجال الدين دائماً تفسيراً يخدم مصالحهم، وفي حالات كثيرة تحرم القوانين النساء من حقوقهن. إشتراك النساء في وضع القوانين سيحد من تحكم الذكور وسيزيد روح القوانين عدالة.

٦. من المهم الاستفادة من تجارب النساء في حركات مختلفة، في الشرق – إيران، افريقيا، الهند وباكتسان – فضلاً عن الغرب، بما أن لنساء الغرب تاريخاً طويلاً في النضال. كان للمدارس النسوية الغربية تأثير بعيد في نضالات النساء جميعاً من أجل حقوقهن. الإستماع والتفكير ملياً لا يعني بالضرورة التبني، وبالنظر إلى الفرق بين أوضاع النساء في المجتمعات المختلفة، على النساء أن يكن حذرات في تناول هذه القضايا. من السهل على الآخرين أن يتهمونهن «بالإنتساب إلى الغرب» وأن يشوهوا بالتالي صورتهن وعملهن.

٧. فيما يتعلق بالسودان، هناك أسباب كثيرة:
– غياب الديموقراطية التي تسمح للمنظمات النسائية بحرية العمل، وبالإنتقال إلى المناطق الريفية للقيام بالتعليم والتوعية.
– تقتصر فكرة الحركة النسائية احياناً على المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى إستهداف نساء المدن وإغفال المناطق الريفية. وهذا يعني عدم التواصل بين النساء المتعلمات وغير المتعلمات.
– هجرة الكادرات المتخصصة من المناطق الريفية إلى المدن.
– في السودان خُلقت طبقات مختلفة نتيجة الحرب، وتركيز الخدمات في المدن الشمالية، وتهميش المناطق الريفية اقتصادياً وسياسياً.
– يحرم الفقر النساء من الوقت أو القدرة للتفكير في حقوق النساء.
– إرتفاع الأمية في المناطق الريفية، لا سيما بين النساء.
– الفجوة الواسعة في مستويات المعيشة وأساليب الحياة بين السودانيات في المدن والأخريات في الأرياف.
– إنعدام فكرة حقوق النساء في المناطق الريفية، وغلبة السيطرة الذكورية.
– المسافات الشاسعة بين المدن والقرى في السودان، إنعدام المواصلات المناسبة، وفقر المنظمات النسائية.

٨. من أهم أسباب إخفاق المنظمات النسائية بوجه الإجمال هو إنتشار ظاهرة أن تتحكم قائدات قليلات بالمنظمات وأن يحكمنها من غير ديموقراطية. في منظماتنا نجد أن ظاهرة «رئيسة مدى العمر» أمر شائع. وتستخدم النساء القاعديات من غير إستشارتهن.

بعض المنظمات النسائية تؤسسها الحكومات، وتعيّن رئيساتها بناء على إيديولوجية الحكومة لا بناء على حاجات النساء. وبعضهن يعيّنّ لخدمة أفراد معيّنين، مما يثير أسئلة حول شرعية هذه المنظمات. في غياب الشرعية تغيب أيضاً المصداقية.

يخامر الرئيسات الكبيرات في السن خوف وشكوك تجاه الكادرات الجديدة. تواجه الحركات النسائية عقبات كافية من غير أن تضاف إليها عقبة أخرى. على هذه المنظمات أن تتبنى ممارسات أكثر ديموقراطية بدلاً من أن تتصرف مثل نظام جائر.

لكي تتحسن المنظمات/الحركة النسائية لا بد من أن تقيّم ذاتها وأن تسمع اصواتاً اخرى.

٩. إكتسبت النساء مكانة أفضل في مجتمعاتهن المحلية بسبب جهودهن الناجحة للحصول على حقوقهن، وبسبب إدوارهن الفعالة في الأسرة والمجتمع. لا شك أن صورة النساء قد تحسنت في بلاد كثيرة. إلا أن طريق النضال طويلة، والغالبية الساحقة من النساء لا تزال بعيدة عن نيل حقوقها. الحركة النسائية نضال مستمر للحصول على الحقوق ولتنفيذ ممارسة هذه الحقوق. وهذا يعني السعي إلى مساواة حقيقية في العلاقات والممارسات الجندرية.

١٠. أولى مبادئ حقوق الإنسان حق الأقليات. في السودان أكثر من ٤٠٠ لغة محكية، ولكن لا تعلم وتستخدم رسمياً سوى العربية. هذا يعني التمييز ضد مواطنين سودانيين عديدين وتهميشهم، وبينهم النساء. من المهم أن تستخدم الحركة النسائية لغات الأقليات لتستقطبها ولتخلق بينها شعوراً بالإنتماء إلى الحركة. هذا، من غير شك، سيساعد الحركة على الإنتشار وإكتساب قوة. تستطيع الحركة أن تستخدم الكادرات المحلية في مناطق هذه الأقليات لتدريب قيادات نسائية على